

نحو التقارب بين سعر الصرف السوقي ومثيله الأسمي المثبت رسمياً للدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي أ. د. عوض فاضل إسماعيل

المستخلص

أثر تدخل البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي بالتصرف بجزء من النقد الأجنبي ضمن الموجودات الأجنبية المدرجة في جانب الموجودات من ميزانيته العمومية توحيداً في سعر الصرف في السوق الرسمية والحرّة خلال السنوات 2007-2010. فقد وفر هذا التدخل عرضاً سخياً وسلساً من العملة الأجنبية للمشاركين في السوق من مصارف وشركات تحويل مالي وشركات صيرفة. ولكن ثبت أن دعم البنك المركزي سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار وتقويمها بمغاللة بانتهاج سياسة عرض الدولار بسعر رخيص في السوق الرسمية وتقويمها بأقل من قيمتها لا يصمد أمام صدمات الطلب (فورة الطلب على الدولار لعوامل محلية وإقليمية) وصدّات العرض (تقييد المعروض منه في السوق من خلال التحكم بالصرف الأجنبي أو قوة التشريع) في الأجل الطويل. هذه الصدمات التي تبلورت في قصور العرض عن الطلب على الدولار قادت إلى جعل هذا النهج يئن من انعكاسات غير محمودة على الاحتياطي الأجنبي وميزان المدفوعات وموارد مالية الدولة والنشاط الإنتاجي خارج النفط والحد من آنية نظام الأسعار في المساواة بين العرض والطلب على العملة الأجنبية وتحرك معاكس لسعر الصرف السوقي للدينار عن سعر الصرف الرسمي الثابت والتحول إلى سعر الصرف المزوج كمناسبة غالبية. وما دام أن تطور سعر الصرف السوقي للدينار أخذ يسجل انسجاماً مع فائض الطلب على الدولار بالنسبة لعرضه أوثق من تدخل البنك المركزي في سوق الصرف يكون من الملائم البدء بالتخلي التدريجي عن تبني الدولار الرخيص والدينار المغالى فيه.

Abstract

Central Bank of Iraq intervene in the foreign exchange market in order to defend the national currency from fluctuations and stabilize the exchange rate. This intervention by the Central Bank of Iraq allowed a slowdown in depreciation of the national currency against the dollar at the beginning of 2007-2010. This success was a result of smooth using foreign currency reserves to actively support national currency. The dinar/dollar exchange rate has been fluctuating considerably since the end of 2010 and the beginning of 2011, due to internal and external supply -demand shocks. Therefore, we expressed concern over the growing and persistent disparity between the official exchange rate of dinar and the parallel market exchange rate which is seen as a vital indicator, in long term, of low effective intervention. In the light of the persistent intervention to maintain the peg of the national currency at an overvalued level, foreign reserves were reduced and a dual exchange rate became prevailing practices. In response to the steady distress of the exchange rate, Iraqi government has to take remedial action resulting in gradual change in the exchange rate. A new exchange rate could be able to absorb the demand excess for US dollar, strengthen government financial resources and put down the divergence between parallel and official exchange rate.

المقدمة

أعتمدت السلطة النقدية في العراق ممثلة بالبنك المركزي، منذ تخليها نظام الصرف الثابت نتيجة ضغوط السوق وتبنيها نظام سعر الصرف المدار 2004، سعر الصرف الأسمي الرسمي للدينار مقابل الدولار ركيزة محورية، وهو ما يعرف بالمثبت الأسمي السعري Price-based nominal anchor تمييزاً عن نوعين آخرين من المثبتات هما: مثبت التضخم Inflation anchor والمثبت الأسمي الكمي Quantity - based nominal anchor الذي يستهدف المجاميع النقدية مثل

(M1) أو (M2) المثبت الأسمي Nominal anchor هو متغير أسمى تستهدفه السياسة النقدية لخفض المستوى العام للأسعار أو السيطرة على معدل نموه عند مستوى مرغوب. تستهدف السلطة النقدية استقرار سعر الصرف الأسمى إزاء مثبت من عملة قيادية كالดอลลาร์ مستخدمة أدوات نقدية مثل التدخل المباشر في سوق الصرف الأجنبي، تسهيلات الإيداع لدى السلطة النقدية بفائدة إضافة إلى سعر البنك لفترة من الزمن ، في مسعى يكفل استقرار مستوى الأسعار .

في العراق تبنى سياسة البنك المركزي على ربط العملة المحلية بالدولار الأمريكي. ويستند مثبت سعر الصرف أساساً إلى التدخل الرسمي المباشر الكثيف وغير المنقطع للبنك المركزي في سوق النقد الأجنبي النقدية، واعتباره المعيار الذي يستند عليه في قياس مدى نجاح السياسة النقدية في بلوغ أهدافها المرغوبة. والحجة التي انطلقت منها السلطة النقدية في العراق ان المثبت الأسمى كأداة مركزية للسياسة النقدية ينطوي على آثار انكماشية محمودة على توقعات وحدات الاقتصاد المؤثرة على الأسعار والأجور والاستثمار وتدفقات الأموال الدولية والنمو. جاء تبنى هذه الحجة من قبل ب.م.العراقي كرد فعل لاستشراء الضغوط التضخمية وما آلت إليه من آثار ضارة على النمو والتنمية. لهذا فإن الغرض النهائي من الالتزام بالركيزة أو تثبيت (تقييد) قيمة العملة المحلية إزاء الدولار هو كفالة استقرار مستوى الأسعار ولجم التضخم ومنها تكتسب السياسة النقدية مصداقيتها.

أيدت الوقائع دور التدخل المباشر للسلطة النقدية في سوق الصرف الأجنبي في الحد من تدهور سعر صرف العملة المحلية ثم استقرارها بوصفه مدخلاً رئيساً للسيطرة على التضخم في الأجل القصير. ورغم استمرار التحكم بمعدل التضخم أخذت قيم توازنية يومية لسعر الصرف تظهر في السوق تتناقض مع سعر الصرف الرسمي الثابت للعملة العراقية في المدى الطويل. وذلك نتيجة التمسك بسعر صرف رسمي متدن للدولار أمام الدينار. وأضحى انفصام العلاقة بين سعر الصرف الأسمى الرسمي للدينار وسعر الصرف السوقي سمة تميز سوق الصرف الأجنبي .

□ مشكلة البحث

أضحى التقلب في قيمة الدولار مقوماً بالدينار في السوق كبيراً وصعب التحكم فيه منذ أواخر 2010 وازداد شدة في 2015 . والخطر لا يكمن في التقلب في حد ذاته بل يعتمد على حجمه ومداه الزمني . وحل الافتراق بين سعر الصرف الرسمي الثابت للدينار مقابل الدولار ومثيله السوقي محل التقارب بما يتوافق والمعايير الدولية . ولم يوفر التدخل المباشر للبنك المركزي في سوق النقد الأجنبي كأداة وضوابط التحكم بالصرف الأجنبي كإجراءات دعماً وحماية كافيين لضمان حصر الفروق السعرية بما

لايتجاوز (2%) في الأجل الطويل. فقد كانت استجابة سعر الصرف للضغوط السوقية الأساسية أقوى من التدخل الحكومي نتيجة تقويم العملة الأجنبية بأقل من قيمتها. هذا الوضع كان عاملاً رئيساً مع مرور الوقت في توليد زيادة كبيرة ومستمرة في الطلب على العملة الأجنبية وعدم ملاءمة العرض له. ويمكن اعتبار الهوة بين سعر الصرف الرسمي ونظيره السوقي مقياساً لفقدان المساواة بين الكميات المعروضة والمطلوبة من العملة الأجنبية في السوق ومدعاة للقلق.

ظلت قيمة تبادل الدولار مقومه بالدينار منخفضة بعد صدمة هبوط أسعار النفط العالمية منذ أيلول 2014 وما ترتب عليها من تراجع تدفقات النقد الأجنبي الداخلة وفرض إملاءات السلطة التشريعية بتقييد كمية بيع الدولار اليومية. وهو ما عزز من الضغوط السوقية بقوة الطلب على الدولار بالنسبة للمعروض منه. وحتى مع الغاء القيد التشريعي بقيت الفجوة السعرية تتجاوز النسبة المقبولة عالمياً. وهو ما يوحي مرة أخرى استمرار عدم المواءمة بين قوى السوق وغلبة الطلب على الدولار على عرضه رغم التدخل اليومي الكثيف للبنك المركزي في سوق بيع العملة الأجنبية وما يتركه من آثار سلبية على رصيد البلد من احتياطي النقد الأجنبي الذي أخذ مؤخراً بالتناقص.

قدم التدخل بضخامته وديمومته حلاً قصير الأمد لدعم سعر الصرف الرسمي الثابت للدينار امام الدولار . ولم يتسن لهذه الأداة منع اهتزاز قيمة الدينار في سوق الصرف الأجنبي في الأمد الطويل. ان الانخفاض المغالي فيه في قيمة الدولار بالنسبة للدينار سوف يستمر في تشكيل قوة طلب سوقية ضاغطة على سعر الصرف مع تحيز لصالح تشجيع الاستيراد والتحويلات الخارجة للنقد الأجنبي وضد المحافظة على الاحتياطيات الدولية وتعزيد موارد مالية الدولة بالعملة المحلية. حتى بات هذا التدخل كأداة رئيسة للسياسة النقدية يحمل في طياته بذور التغير العكسي في حجم احتياطي البلد من النقد الاجنبي, لأن الاصرار على جمود سعر الصرف يزيد الحاجة إلى الاحتياطيات الدولية. وهو امر يصعب الدوام عليه في ظل تناقص موارد الدولة من الصرف الأجنبي.

هدف البحث

في وضع اقتصادي يتضمن عجزاً مالياً داخلياً وعجزاً خارجياً وركوداً محلياً وإنكماشاً في الإنفاق الحكومي مع انخفاض في معدل التضخم فإن الدعوة لإعطاء سعر الصرف مرونة بإتجاه التخلي التدريجي عن البيع الرسمي للدولار بسعر رخيص يمكن ان تسمح بتقليل ضغط الطلب عليه وتوفير عرض أكبر منه والوصول إلى مستوى قريب من السعر الحقيقي للسوق عند نقطة التقاء العرض والطلب. والرفع التدريجي لقيمة تبادل الدولار بالدينار لا يتقاطع ولا يلغي التدخل المباشر للبنك المركزي باعتباره المغذي الوحيد للسوق بالعملة الأجنبية. ولكنه يساعد في إيصال الدينار إلى قيمته الحقيقية من خلال تقليص الفجوة بين سعري صرف الدولار في السوقين الرسمي والحر (الموازي) بتوظيف مقدار أقل من الاحتياطي الأجنبي ورفع مستوى سلامة وضع المالية العامة.

□ أساس تثبيت سعر صرف الدينار الأسمي الرسمي مقابل الدولار الأمريكي

أستندت السلطة النقدية إلى اعتبارات قوى العرض والطلب في تحديد مستوى سعر الصرف الأسمي الذي تبتغيه وتعنقده مناسباً للتأثير التدريجي على المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية. وكانت تحرص على توفير سلاسة متناهية وصارمة لما تعرضه من نقد أجنبي (الدولار) عبر قناة تدخلها المباشر في سوق النقد الأجنبي لمقابله أية كمية مطلوبة منه بغض النظر عن آثار هذا السيل المتدفق من عرض الصرف الأجنبي إلى السوق على الاحتياطيات الأجنبية بقصد دعم العملة المحلية واستقرارها. باعتبار ان التوازن في سوق النقد الأجنبي يتحقق عند تعادل قوى السوق: العرض والطلب على النقد الأجنبي. وتكون السلطة النقدية من خلال مسايرة العرض للطلب على النقد الأجنبي قد بلغت مسعاها , من وجهة نظرها, في تأمين سعر الصرف الثابت المرغوب والمستقر عندما يقترب سعر الصرف السوقي (الحر) للدينار العراقي أزاء الدولار من سعر الصرف الأسمي الرسمي بفارق عمولة البنك المركزي التي اعتمدها عند بدء تدخله في سوق بيع العملة الأجنبية قدره (10) دنانير لكل دولار نقداً و(13) ديناراً لكل دولار حوالة.

□ التوجه صوب قيمة أعلى لسعر صرف الدينار تجاه الدولار وبناء مصداقية السياسة النقدية.

لكي تكتسب دعامة نظام الصرف المدار (سعر الصرف الأسمي الرسمي) مصداقية وقوة تأثير سريعة على المتغيرات الاقتصادية الكلية خاصة في اقتصاد متخلف مثل الاقتصاد العراقي , الذي كان حافلاً بمعدلات تضخم عالية تتجاوز الرقمين العشرين , وتأسيساً على الرأي بأن الاقتصاد ذا الفائض في حسابه الجاري الخارجي ينبغي ان يكون مدعماً بإرتفاع في سعر صرفه الأسمي , نهضت السلطة النقدية

صوب تحريك دعامة سعر الصرف وإرساءه ادارياً وعلى نحو متتابع سعر صرف أسمي للعملة الوطنية وتثبيتته عند مستوى أعلى مقابل الدولار بما يلبي هدف السلطة النقدية في السيطرة على التضخم ويمنح العملة المحلية مزيداً من الثقة. ذلك ان جعل قيمة الدينار مرتفعه ازاء الدولار (دفع وحدات نقدية أقل من العملة المحلية لشراء وحدة واحدة من النقد الأجنبي) يساعد في اخماد الضغوط التضخمية عبر قناة تقليل كلفة الاستيراد الدولارية للسلع القابلة للمتاجرة دولياً في اقتصاد صغير مفتوح يعتمد كثيراً على الناتج الأجنبي في سد متطلباته المحلية وانعكاس ذلك على مستوى الأسعار المحلية . وهذا يفترض (1) ان اختيار تثبيت سعر الصرف الأسمي للدينار مقابل الدولار كمثبت سعري يحدد مستوى الأسعار لوحده (2) هنالك امكانية السيطرة على كمية النقود من خلال التدخل (3) ان المتغيرات الاقتصادية الكلية الحقيقية لا تتأثر بالمثبت الأسمي في الأجل الطويل. وهكذا جرى تحريك سعر الصرف الأسمي الرسمي إلى الأعلى من (1453) ديناراً في 2004 إلى (1255) و(1193) و(1170) ديناراً للدولار الواحد في السنوات 2007 و2008 و2009 على التتابع. انظر الجدول (1).

جدول (1)

تطور مبيعات العملة الأجنبية وسعر الصرف الرسمي والسوقي (2004-2013).

السنة	المبيعات (مليون دولار)	سعر الصرف الرسمي/دينار لكل دولار	سعر الصرف السوقي/دينار لكل دولار
2004	6,108	1453	1453
2005	10,462	1469	1472
2006	11,175	1467	1475
2007	15,980	1255	1267
2008	25,869	1193	1203
2009	33,992	1170	1182
2010	36,171	1170	1185
2011	39,798	1170	1196
2012	48,650	1166	1233
2013	53,231	1166	1232
2014	51,600	1166	1214
2015		1166	1225

المصدر: (1) ب.م. العراقي، النشر الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

(2) ب.م. العراقي، تقرير السياسة النقدية، الربع (1-4)، 2014.

(3) سعر الصرف السوقي 2015 مقتبس من المشاهدات اليومية والشهرية السوقية.

أظهر سعر الصرف السوقي إتساقاً إيجابياً مع سعر الصرف الأسمي الرسمي بفارق (10-12) نقطة خلال السنوات 2007-2009 كعمولة للبنك المركزي. وبلغ الفرق بين السعرين نسبة (0,96%) في 2007، و(0,84%) في 2008، و(1%) في 2009. ويمكن أن يعزى توحيد سعر

الصرف إلى أسباب أهمها: (1) ساهمت زيادة حجم تدخل ب.م في سوق بيع العملة الأجنبية مقاساً بقيمة مبيعاته من الدولار وانتظام عدد مرات تدخله الأسبوعي المعن واعتبار هذا التدخل أداة رئيسة للسياسة النقدية في تحقيق استقرار الاقتصاد نقدياً, واقتصادياً في بناء الثقة في نظام سعر الصرف الجديد والعملة الوطنية, وخلق انطباع ايجابي لدى المشاركين في السوق بقدرة ب.م العراقي على ديمومة تجهيز السوق بالنقد الأجنبي بما يوازي الطلب عليه بسهولة وسرعة وبالتالي ضمان بقاء استقرار سعر الصرف. (2) خلو السوق من فرض القيود على بيع العملة الأجنبية مع استمرار تحرير الحساب الرأسمالي. (3) اعتماد ضوابط للسيطرة على المعروض النقدي والتحكم بالسيولة المحلية التي يغذيها الأنفاق الحكومي المحلي المدعوم بفائض ميزان المدفوعات أساسها إعادة ضخ العملة الأجنبية (الدولار) المشتراة من وزارة المالية مقابل إصدار العملة المركزية (الدينار) إلى السوق وبيعها إلى القطاع الخاص لامتناس فائض السيولة وبمشاركة أدوات السياسة النقدية الأخرى هي: رفع سعر البنك, تسهيلات الإيداعات القائمة بالدينار بفائدة, رفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني على ودائع البنوك التجارية, ادارة السيولة من خلال بيع حوالات الخزينة التي تصدرها وزارة المالية والبنك المركزي. (4) الأستقرار السياسي والأمني الإقليمي.

إتاح هبوط سعر صرف النقد الأجنبي (الدولار) مقابل الدينار رسمياً وسوقياً تراجعاً غير مسبوق في معدل التضخم السنوي بفضل تقليل كلفه شراء العملة الأجنبية ومن ثم انخفاض الكلفة الدولارية للسلع والخدمات المستوردة وانعكاس ذلك على مستوى الأسعار المحلية كأحد العوامل الرئيسية المحدده للتضخم. وكان لهذا العامل أهمية بالغة في تهدئة التوقعات التضخمية وانخفاض مخاطر الاحتفاظ بالعملة المحلية. وكانت السمة البارزة لهبوط معدل التضخم تحوله من رقم مزدوج إلى رقم أحادي خلال عام 2009. وعد ذلك نجاحاً للسياسة النقدية. أنظر الجدول (2).

جدول (2)

تطور معدل التضخم السنوي والتضخم الأساس في العراق للفترة (2003-2009). 1993=100.

السنة	معدل التضخم السنوي	التضخم الأساس
2003	33,6	18
2004	27	39
2005	37	30,8
2006	53,2	31,7
2007	30,8	19,3
2008	2,7	13
2009	2,8-	7,1

المصدر: ب.م.العراقي, النشرة الإحصائية السنوية, 2007-2010.

والجدير بالإشارة ان هذا الإنجاز على مستوى التحكم بمعدل التضخم المحلي تحقق على الرغم من نمو عرض النقد الضيق m1, المحفز بزيادة عوائد المورد النفطي والمعزز بتكاثر الأنفاق الحكومي , بمعدل أسرع بكثير من معدل نمو الناتج المحلي الأجمالي الحقيقي مع النفط (راجع الجدول 3). ويعود الفضل في ذلك إلى قوة العرض الضخم والسلس للعملة الأجنبية المدعوم بوفرة الإحتياجات الدولية وإشباع الطلب الخاص على حيازتها وما يتمخض عنه من امتصاص كثيف للسيولة النقدية في اطار تحييد أو تعقيم كمية النقود , مقرونا بسلسلة اجراءات نقدية غير مباشرة مساندة اعتمدها البنك المركزي منذ نهاية 2003 التي تم ذكرها آنفا, على اعتبار ان سياسة خفض التضخم تقتضي من البداية تشديد مواقف السياسة النقدية.

جدول (3)

تطور معدل التغير السنوي للناتج المحلي الأجمالي الحقيقي وعرض النقد الضيق M1 للفترة (2007-2013). مليار دينار

السنة	GDP الحقيقي	معدل التغير %	M1	معدل التغير %
2006	48	---	15,5	---
2007	48,5	1	21,7	41,3
2008	51,7	6,6	28,2	30
2009	54,7	5,8	37,3	32,3
2010	57,8	5,7	51,7	38,6
2011	63,7	10,2	62,5	20,9
2012	70,2	10,2	63,7	1,9
2013	73,2	4,3	73,8	15,9

المصدر: ب.م.العراقي, النشرة الإحصائية السنوية, سنوات متفرقة.

الضغوط السعرية السوقية المتضمنة انحراف سعر الصرف السوقي بعيدا عن مثيله □ الأسمي الرسمي في ظل استهداف تحقيق الاستقرار في التضخم.

وفر نجاح تعديل سعر الصرف الأسمي الرسمي وتثبيتته بقيمة مرتفعة ازاء الدولار كركيزة للسياسة النقدية في معالجة الاختلال النقدي المتمثل بالسيطرة على معدل التضخم طمأنة لدى صناع القرار النقدي وأطراف السوق على أهمية الدور الفعال للاحتياطات النقدية الأجنبية وسلاسة العرض في توفير سعر بيع رخيص للدولار من قبل ب.م العراقي وإشباع الطلب الخاص عليه كاملاً من جانب ,وتجفيف جزء مهم من المعروض النقدي من جانب آخر . هذا النجاح المستند أيضاً إلى الاعتقاد بقوة تأثير سعر الصرف الأسمي على متغيرات الاقتصاد الكلي في الأمد القصير كان باعثاً على دفع السلطة النقدية إلى الاستمرار في تثبيت قيمة الدينار الأسمية مقابل الدولار عند (1170)ديناراً للدولار الواحد للفترة 2009-2011. وبذلك أبطت السلطة النقدية مبادلة وحدات أقل من العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية المسنودة بالتدخل الرسمي كأداة ربط رئيسية بين متغير نقدي وحركة متغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى. لم يدم تناغم سعر الصرف السوقي مع سعر الصرف الأسمي المثبت ادارياً من قبل السلطة النقدية طويلاً.فقد برزت مشكلة بدأ انحدار سعر الصرف الدينار السوقي تجاه الدولار الأمريكي تطفو على السطح منذ 2010 بسعر (1185) ديناراً للدولار مقابل سعر صرف أسمي رسمي (1170) ديناراً , أي بفارق(15)نقطه وبنسبة فرق بين السعيرين (1,3%) في 2010. ثم واصل انخفاضه إلى (1196) ديناراً في 2011, أي بفجوة قدره (26) نقطه , وبنسبة انخفاض (2,2%) عن سعر الصرف الأسمي الرسمي متجاوزة النسبة المعيارية. أنظر الجدول (4).

جدول (4)

نسبة الفرق بين سعر الصرف الأسمي الرسمي المثبت ادارياً وسعر الصرف السوقي(2004-2013).

السنة	نسبة الفرق%
2004	صفر
2005	0,2
2006	0,5
2007	0,96
2008	0,84
2009	1
2010	1,3
2011	2,2
2012	5,7
2013	5,7
2014	

ونشير هنا إلى إن سعر الصرف في السوق الذي يعلن عنه البنك المركزي في تقاريره الاقتصادية أو نشراته الإحصائية السنوية هو معدل سنوي. مما يعني ان مدى تقلبه اليومي والشهري يمكن أن يكون أوسع .على سبيل المثال بدأ سعر صرف الدينار في السوق مقابل الدولار في مطلع 2011 بسعر (1185) ديناراً للدولار وأنتهى بسعر (1218) ديناراً للدولار في نهاية كانون الأول 2011, أي بفارق (48) نقطة .وهو ما يعادل قرابة ضعف المتوسط السنوي. (أنظر التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي, 2011, ص25). والملفت للنظر إن انخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار في السوق أقرن بزيادة في مبيعات البنك المركزي للدولار من (33,992) مليون دولار في 2009 إلى (36,171) مليون دولار في 2010, أي بنسبة زيادة (6,4%) ثم إلى (39,798) مليون دولار في 2011, وبنسبه زيادة (10%). وعلى أثر ذلك ان تقييم أداء البنك المركزي من السيطرة على التوقعات التضخمية للقطاع الخاص وجعلها أكثر ثباتاً إلى حدود قدرته في الحد من تقلبات سعر الصرف ومدى اقتراب سعر الصرف السوقي للدينار مقابل الدولار من مثيله الأسمي الرسمي الثابت.

ماذا يعني وجود ارتفاع في الفارق بين السعيرين؟ هو دليل على ان ما يعرض في السوق, رغم غزارته, من نقد أجنبي عند سعر الصرف المثبت السائد لم يعد يوازي الطلب عليه. ذلك انه رغم ارتفاع نسبه سقف ضخ الدولار في السوق (المبيعات) من (6,4%) ما بين 2009-2010 إلى (10%) ما بين 2010 - 2011 زادت الفجوة بين سعر الصرف السوقي والرسمي. وجاء تسلق الطلب على الدولار مشتقاً من هول التحويلات الخارجة للنقد الأجنبي و درجة الاعتماد العالية للاقتصاد العراقي على الناتج الأجنبي. فقد ارتفعت قيمة الاستيرادات من (19,556) مليون دولار وبنسبة (22,2%) من GDP في 2007 إلى (43,915) مليون دولار وبنسبه (31,7%) من GDP في 2010, لتستقر عند (47,803) مليون دولار وبنسبة (25,7%) من GDP في 2011. (أنظر جدول 5).

جدول (5)

نسبه الاستيرادات إلى GDP في العراق (2007-2013) مليون دولار

السنة	الاستيرادات	GDP	%
2007	19,556	88,038	22,2
2008	35,496	130,204	27,3
2009	41,512	111,300	37,3
2010	43,915	138,517	31,7
2011	47,803	185,750	25,7
2012	59,006	216,044	27,3
2013	58,796	229,231	25,6

المصدر: ب.م.العراقي,النشرة الإحصائية السنوية, سنوات متفرقة.

فضلاً عن استئراء مستوى متصاعد من الدولة في اقتصاد متخلف غير مستقر سياسياً وأمنياً واقتصادياً أي ينجز يومياً عدد كبير من المعاملات بالدولار . لذا يكون هنالك اعتماد متزايد من قبل وحدات الاقتصاد الخاصة من أفراد وشركات على الدولار وليس العملة المحلية. وهو مؤشر على زيادة ميل الجمهور لاستعمال العملة الأجنبية كوحدة حساب وتسهيل انجاز المعاملات والمدفوعات وكمكون مهم من مكونات الثروة الشخصية. بدلالة ان العديد من فقرات الأنفاق أضحت تسعر بالدولار مثل السيارات والأثاث المنزلي والمكتبي والأراضي والعقارات وقطع الغيار والأجهزة الكهربائية. وهذا يعزز مقبولية حجم الطلب الكبير على الدولار واتساع التعامل به بكثافة في السوق الحرة (الموازية). لذا يكون تعضيد السوق بعرض مرن من العملة الأجنبية يشبع الطلب عليها شرطاً أساسياً لاستقرار سعر الصرف السوقي ومسايرته سعر الصرف الرسمي.

□ تعديلات السياسة النقدية وآثارها الانتشارية غير المحمودة.

مع احراز هدف استقرار مستوى الأسعار المحلية ووصول التضخم الأساس (باستبعاد الغذاء والوقود) معدل (7,1%) ومعدل التضخم السنوي (-2,8%) في 2009 أقدمت السلطة النقدية على تبني اجراءات تتضمن تيسيراً نقدياً للاقتصاد شملت الهبوط التدريجي في سعر البنك ليصل إلى (6%) بدءاً من 2010/4/1 بعد ان كان (20%) في 2007 تبعة انخفاض أسعار الفائدة المدينة على الأقرض والدائنة على الودائع الادخارية التي تقرها البنوك التجارية، ثم تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي القانوني من (20-25%) إلى (15%) على الودائع المصرفية الحكومية والخاصة اعتباراً من 2010/9/1. وأبقت السلطة النقدية على تسهيلات الإيداعات القائمة (نافذة الاستثمار) بالدينار لمدة (7) أيام بفائدة 4%، وخيارات ادارة السيولة المتمثلة بمزادات حوالات الخزينة التي تصدرها وزارة المالية وحوالات البنك المركزي.

صحيح أنه لم يكن لانخفاض الملموس في نسبه الاحتياطي القانوني على الودائع المصرفية أثر كبير على المضاعف النقدي أو مضاعف الائتمان لأسباب هيكلية تتصل بالتخلف المالي عموماً، ولكن كان له تأثير مهم على الاحتياطيات المصرفية الفائضة أو معدل السيولة المصرفية وتوجهات البنوك التجارية صوب استثمارها أو على الأقل جزء غير يسير منها في شراء الدولار من سوق النقد الأجنبي لتعظيم عوائدها المالية من خلال الفرق بين رخص سعر شراء الدولار من البنك المركزي وارتفاع سعر بيعه في السوق الحرة.

من جانب آخر، اختارت السلطة النقدية، أمام اشتداد صدمة الطلب على الدولار لعوامل محلية وإقليمية وتحت الضغوط والتدخلات السياسية المتصاعدة التي ولدها انخفاض قيمة الدينار السوقية ازاء العملة الخضراء، تضيق تدفق الدولار إلى السوق بسلسلة اجراءات تمثلت بالآتي: (1) الزام المصارف التجارية التعريف بزبائنها الذين يرغبون الحصول على الدولار، (2) تقييد حق الشركات في شراء النقد الأجنبي عن طريق مايعرف بالمزاد لإغراض الاستيراد فقط (3) تشديد اجراءات منح الأجازات لشركات الصيرفة، (4) تقييد حق الأفراد في الحصول على النقد الأجنبي بواقع طلب واحد في الشهر، (5) فرض حدود قصوى على النقد الأجنبي المتاح عن طريق المزاد إلى البنوك، (6) وضع حدود قصوى على النقد الأجنبي المعد عن طريق المزاد إلى شركات التحويل المالي ومكاتب الصيرفة، (7) اشتراط تقديم مخالصة ضريبية وخطاب عدم ممانعة يفيد بأن الشركات غير العراقية لاتستحق عليها أي ضرائب للحكومة قبل السماح لها بتحويل إيرادات معاملاتها الدولية الجارية خارج العراق، (8) تفعيل قانون غسيل الأموال، (9) حصر منافذ بيع الدولار في المصارف الحكومية. ويبدو واضحاً أن تركيز السلطة النقدية على فرض القيود على الصرف بقصد الاقتصاد في استخدام النقد الأجنبي أثر على المعروض منه في السوق. ومع بقاء زخم الطلب على الدولار أقوى من العرض لأن هذه الإجراءات لم تعالج المشاكل المرتبطة بالطلب الزائد على الدولار فان هذا الاختلال في قوى السوق كان سببا في زيادة الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف السوقية.

رسوخ عدم إتساق تعامل السوق مع تثبيت جديد أعلى لسعر الصرف الأسمي الرسمي للدينار تجاه الدولار.

لكي تحمي السلطة النقدية مصداقيتها في استمرار هدف تحقيق استقرار مستوى الأسعار المحلية والحد من تقلب سعر صرف الدينار السوقي مقابل الدولار باتجاه الانخفاض اقدمت على تثبيت قيمة اسميه جديدة للدينار اعلى مقابل الدولار عند (1166)ديناراً للدولار في 2012 مقابل (1170) في 2011 وبإسناد كمي من مبيعات النقد الأجنبي بلغ (48,650) مليون دولار وبنسبة زيادة (22,2%) عن عام 2011، وهو ما يشكل نسبة (22,5%) من الناتج المحلي الأجمالي في 2012. (انظر الجدول 6).

جدول (6)

نسبه مبيعات ب.م.العراقي من الدولار في سوق النقد الأجنبي إلى GDP بالدولار (2007-2013).مليون دولار

السنة	مبيعات الدولار	GDP بالدولار	%
2007	15,980	88,038	18,2
2008	25,869	130,204	19,9
2009	33,992	111,300	30,5
2010	36,171	138,517	26,1
2011	39,798	185,750	21,4
2012	48,650	216,044	22,5
2013	53,231	229,231	23,2

المصدر: ب.م.العراقي،النشر الإحصائية السنوية،سنوات متفرقة.

استوعب سوق النقد الأجنبي هذه الزيادة في عرض الدولار دون إحداث آثار إيجابية على القيمة التبادلية السوقية للدينار ازاء الدولار.فقد انخفض سعر الصرف السوقى للدينار من (1196) ديناراً للدولار في 2011 إلى (1233) ديناراً في 2012، وبنسبه (3,1%)، وقفز الفرق بين سعر الصرف الأسمي الرسمي ومثيله السوقى من (26) نقطه في 2011 إلى (67)نقطه في 2012، أي مايعادل ضعفين ونصف.وسجل سعر الصرف السوقى انخفاضا عن سعر الصرف الأسمي البالغ (1166) ديناراً للدولار نسبته (5,7%) في 2012 نظير (2,2%) في 2011، أي أكثر من ضعفين ونصف.ومع تجهيز السوق بمزيد من الدولارات في 2013 حافظ سعر صرف الدينار السوقى مقابل الدولار على نسبه ومستواه الانخفاضى. فبينما شهدت مبيعات الدولار ارتفاعا من (48,650) مليون دولار في 2012 إلى(53,231) مليون دولار في 2013، وبنسبه زيادة(5,3%)، وهو ما يؤلف نسبه (23,2%) من GDP، بقي سعر الصرف السوقى عند (1232) ديناراً للدولار. مع الاشارة إلى نسبه انخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار في السوق وصلت في بعض اشهر عام 2013 (9%).

ترشدنا الوقائع المتقدمه إلى حقيقة هي أنه كلما اختارت السلطة النقدية تحسين سعر الصرف الأسمي الرسمي للدينار بتثبيتته بقيمة اعلى مقابل الدولار وإسناده بحجم تدخل اضخم مال سعر الصرف السوقى إلى تقلب اشد وافتراق اعظم عن سعر الصرف الأسمي الرسمي.ويستتبع ذلك تراجع مصداقية هذه السلطة في تحقيق استقرار القيمة التبادليه الخارجية للعملة المحلية ازاء العملة الأجنبية.ويمكن القول ان هنالك بوجه عام عدم استجابة لانعكاس الرفع الرسمي لسعر صرف الدينار الأسمي على مسار سعر الصرف السوقى.وان التدخل المباشر الرسمي للبنك المركزي لم يمنع تصحيح هذا المسار بالاتجاه المرغوب.ولم يأخذ صناع السياسة النقدية في حسابهم ان التدخل

المباشر في السوق وحده لا يكون كافيا على ارجاع مصداقية السياسة النقدية، ولا حتى ان للانخفاض المستمر والملحوظ في سعر الصرف السوقي للدينار امام الدولار تأثيرا قويا على رفع عدم اليقين وتحول الطلب عن العملة المحلية. ان استخدام التدخل الرسمي المباشر كأداة رئيسة للسياسة النقدية للتأثير على سعر الصرف في اقتصاد صغير ومفتوح لم يعد ملائما في ظل تقوية سعر الصرف الأسمي للدولار والمغالاة في توجيه قيمته إلى اعلى تجاه الدولار كونه لم يفض إلى نتائج مطمئنه . ان تواصل تدخل البنك المركزي وبجهود تجهيز قويه للدولار في السوق مع عدم الاتساق بين سعر الصرف الأسمي الرسمي ومثيله السوقي يعني بالضرورة تقييم للعملة المحلية ازاء الدولار بأعلى من قيمتها الحقيقية وبالتالي تحميل الصادرات المحلية غير النفطية ضريبة ضمنية **Implicit Tax** ، وهو ما يؤدي إلى صعوبات تتعلق بالقدرة التنافسية الخارجية للسلع غير النفطية القابلة للمتاجرة الدولية وخلق قنوات لدى الجمهور بان ادارة السياسة النقدية ضعيفة وتثبيتها في الأجل الطويل.

ونرصد في 2014 ظاهرتين: الأولى ، سجل سعر صرف الدولار السوقي انخفاضا بلغ (18) نقطة عن عام 2013 بسبب انكماش موقف الماليه العامة . الثانيه ، ترافق هذا الانخفاض مع تراجع حجم مبيعات الدولار من (53,231) مليون دولار في 2013 إلى (51,600) مليون دولار في 2014. انظر الجدول(7).

ومع ذلك بقيت الفجوة بين سعر الصرف الرسمي (1166) ديناراً للدولار والسوقي (1214) ديناراً للدولار كبيرة ، اذ بلغت (48) نقطة ونسبه(4,1%). أي ان الشقه كانت اكبر مرتين مما ينبغي تماشيا مع النسبة المقبولة دوليا. هذا الفرق بين السعرين يشير إلى ان قدرا من عدم التوازن بين قوى العرض والطلب على النقد الأجنبي لا يزال قائما في السوق .

جدول (7)

تطور مبيعات الدولار وسعر الصرف السوقي للدولار خلال الأرباع الأربعة من 2014/مليار دولار.

الربع	سعر الصرف دينار/دولار	مبيعات الدولار
الأول	1222	12,1
الثاني	1218	13,2
الثالث	1211	13,7
الرابع	1204	12,6
المتوسط/المجموع	1214	51,6

المصدر: ب.م.العراقي، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي للربع الأول والثاني والثالث والرابع، 2014.

صدمة العرض بتقييد حجم التدخل المباشر للسلطة النقدية في سوق النقد الأجنبي
في 2015، أي بعد اربع سنوات من بدء الإتجاه النزولي لسعر الصرف السوقي للدينار مقابل الدولار والتمسك بسعر صرف أسمى رسمي ثابت، شكل هبوط اسعار النفط العالمي صدمة خارجية للاقتصاد العراقي وضغطا على ميزان المدفوعات. وكان من نتيجة ذلك تراجع تعبئة الموارد المالية التي يغلها المورد النفطي لأنفاق الحكومي عالي القيمة بوصفه المحدد الرئيس النهائي للإحتياجات النقدية الأجنبية عبر عملية بيع وزارة المالية حصيلة صادرات النفط بالدولار إلى البنك المركزي نظير شراء العملة المركزيه التي يصدرها هذا الأخير. ثم قيامه بعرض جزء من الإحتياجات الأجنبية للبيع للمشاركين في سوق النقد الأجنبي وتهدئة الطلب النقدي الكلي من خلال امتصاص فائض السيولة .

في ظل الأداء الضعيف للحساب الجاري الخارجي الذي يؤدي إلى تراجع التدفقات الداخلة من النقد الأجنبي وانكماش حجم المتراكم من الإحتياجات الأجنبية عبر اجراءات تكشف الموازنة العامة والحد من القدرة على النفاذ إلى سوق النقد الأجنبي بتدخل كثيف بالعملة الأجنبية وعدم السماح باستجابة سعر الصرف الأسمى للتغيرات في التدفقات النقد الأجنبي الداخلة ، استهدفت السلطة التشريعية من خلال الموازنة الاتحادية 2015 عمل ب.م.العراقي في سوق بيع العملة الأجنبية، مقيدة حجم تدخله بما لا يزيد على (75) مليون دولار يوميا .

مع نقص عرض الصرف الأجنبي في السوق الرسمية بفعل القيد الكمي التشريعي تكون الحكومة قد أتاحت فرصة إحلال حيز أكبر لسوق الصرف الحرة محل سوق الصرف الرسمية كمصدر للنقد

الأجنبي لتمويل معاملات القطاع الخاص من الاستيراد والتحويلات الخارجة. وهو ما يسمح بمزيد من ضغط الطلب الخاص على الدولار ومن ثم ارتفاع قيمته التبادليه الخارجية امام الدينار.

فإذا اعتبرنا ان توازن العرض والطلب على الدولار شرط مسبق وأساسي لتوازن سعر الصرف, يكون من المنطقي اعتبار نقص عرض الدولار سببا مهما في(1) صعوبة استمرار دعم تثبيت سعر الصرف الأسمي الرسمي للدينار, (2) عدم صمود سعر الصرف السوقي في ظل زيادة قوة الطلب على الدولار, (3) التسليم بممارسه تعدد اسعار الصرف. ذلك ان تقنين المتاح من النقد الأجنبي ينطوي على تقييد عرض الدولار وارتفاع سعره وزيادة كلفة الحصول عليه من السوق. وهو ما يتسبب في تقوية سعر الصرف السوقي للنقد الأجنبي إلى جانب ثبات السعر الرسمي. بكلمه أخرى, يكون هنالك أكثر من سعر للدولار نتيجة(1) ثبات سعر الصرف الذي يحدده البنك المركزي (سعر الصرف الرسمي), (2) حرية تحديد البنوك التجارية وشركات التحويل المالي وشركات الصرافة للسعر الذي يناسبها وفق معطيات العرض والطلب, (3) كون سعر الصرف الرسمي للدولار مقابل الدينار أدنى بكثير من سعر الصرف السوقي. وهو ما يعني ان تقييم الجمهور أو السوق عموما للدولار اعلى من تقييم الحكومة.

ان الجهود الرسمية المبذولة لترشيد استخدام الاحتياطات النقدية الدولية بدواعي مكافحه غسيل الأموال والحد من التدفقات الخارجة غير الشرعية المرتبطة بشغف متزايد للطلب على الدولار يترتب عليها الحد من المعروض من النقد الأجنبي, مما يتسبب لامحالة الإساءة لنقاوة السوق. وهو ما لا يتسق مع تثبيت واستقرار سعر الصرف الأسمي كون هذا النمط من التأثير على آلية السوق لا يوفر الإطار اللازم لمواجهة الضغوط السوقيه على الدينار.

ان التطورات السابقة المتصلة بتشديد القيود على المعروض السوقي من النقد الأجنبي تقود إلى(1) جعل التدخل المباشر للبنك المركزي في سوق النقد الأجنبي كأداة رئيسة ان لم تكن الوحيدة للسياسة النقدية لاستقرار سعر الصرف غير مجديه (2) فك الارتباط بين سعر الصرف الأسمي الرسمي وسعر الصرف السوقي بدلالة استمرار اتساع الفرق بينهما وتجاوزه نسبة الهامش المقبولة دوليا 2% من ناحية وعدم وجود أي آلية لضمان التقارب بين السعرين من ناحية ثانية, (3) تعزيز ممارسه تعدد اسعار الصرف.

ماذا يعني بقاء الشقة متسعة بين سعر الصرف الرسمي الثابت وسعر الصرف السوقي (الموازي) المتقلب؟

هذا يزودنا بعلماء على (1) توطئ سعر الصرف السوقي المرتفع للدولار مقابل سعر الصرف المحدد من قبل البنك المركزي. فهناك قبول ضمني من السلطة النقدية بسعر سوقي للدولار مقابل الدينار أعلى بكثير من سعره الأسمي الرسمي لصعوبة السيطرة على مصادر الطلب على النقد الأجنبي وتعذر تكييف العرض اليه. (2) ضخامة المعاملات اليومية المنجزة في سوق الصرف الحرة. (3) سعي السلطة النقدية للمحافظة على سعر صرف أسمى مرتفع أو عملة محلية مقومه بأعلى من قيمتها غير قابلة للموازرة في ظل عجز ميزان المدفوعات والموازنة العامة، وما يستتبع من ارتفاع سعر صرف حقيقي. (4) تدخل البنك المركزي في سوق النقد الأجنبي كبائع وحيد للعملة الأجنبية لم يعد كافياً لتهدئة تقلبات سعر الصرف السوقي. إذ أن مقدار ما يضخه البنك المركزي من نقد أجنبي أقل نسبياً من حجم متطلبات السوق الحرة (الموازية). وهو ما يزيد من الشكوك بفاعلية تأثير التدخل كأداة رئيسة للسياسة النقدية على سعر الصرف السوقي. (5) يمثل الفرق الكبير بين السعيرين بؤرة لانتشار الفساد من جانب المسؤولين عن تجهيز السوق بالنقد الأجنبي وطالبيه من المؤسسات المالية المصرفية وشركات التحويل المالي وشركات الصرافة.

ليس هنالك مغالاة في القول ان ضغوط الطلب على الدولار سوف تشدد واستجابة العرض منه تضعف ويميل السعيرين إلى مزيد الافتراق مع كل انخفاض مستقبلي في اسعار النفط وتراجع التدفقات الداخلة من النقد الأجنبي وعجز اعمق في ميزان المدفوعات، لأن ذلك سوف ينعكس سلبي على وضع الاحتياطات الدولية التي يستخدمها البنك المركزي في تدخله في سوق الصرف الأجنبي لدعم تثبيت سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار. خاصة اذا علمنا ان حجم هذه الاحتياطات الأجنبية يعتمد على مبادلة كميه الدولارات التي تدخل حساب وزارة المالية من بيع النفط بعملة البنك المركزي لتمويل بنود المصروفات الحكومية المحلية. وان انخفاض الإيرادات النفطية يفرض ترشيداً للأنفاق الحكومي ومقايضة مقدار أقل من العملة الأجنبية بالعملة المحلية. وهو ما يحد من المتراكم من احتياطي النقد الأجنبي. وستكون محصله ذلك تجهيز البنك المركزي للسوق بمقدار من النقد الأجنبي يقل عن حاجة اشباع ضغط الطلب .

عواقب تمادي المحافظة على سعر الصرف الرسمي الثابت للدينار المغالى فيه ازاء الدولار

تبرز التجربة العراقية ان تحسن القيمة الخارجية للدينار ازاء الدولار واستقرار سعر الصرف, في ظل سياسة تثبيت سعر صرف أسمي مرتفع للدينار تجاه الدولار مدعومة بأدوات نقدية أهمها تدخل ب.م. العراقي في سوق النقد الأجنبي وإمداده بمقادير ضخمة من العملة الخضراء لإرواء الطلب عليها, كانتا لفترة قصيرة. وهذا هو أمد تأثير السياسة النقدية. لم تضمن هذه السياسة, على المدى الطويل, عملية التقارب المطلوب والمرغوب بين سعر بيع الدولار الرخيص في السوق الرسمية (الذي يمثل سعر الصرف الأسمي المرتفع للدينار مقابل الدولار) وسعر بيع الدولار باهض الثمن في السوق الحرة الذي يعكس انخفاضا ملموسا في سعر صرف الدينار السوقي مقابل الدولار. لقد كان لسياسة رفع قيمة العملة المحلية أثر مهم في تقليل الطلب على الدينار وتأجيج طلب الجمهور على الدولار كعملة قيادية لدواعي شتى لتدني ثمن اقتناء من البنك المركزي, وتسرب جزء من فوائض الحساب الجاري إلى الخارج لأغراض التوظيف المالي والاستثمار الحقيقي, وتنشيط المضاربات على أساس التوقعات السعريّة السوقية. وعلى هذا ظلت الاحتياطات الأجنبية مثقلة بأعباء مواجهة نمو الطلب على الدولار رغم ان النتائج كانت مخيبة للآمال بعد 2010 واشتدادها في 2015. ناهيك عن الاختناقات من جانب عرض الدولار التي ظلت دون حلول بسبب القيود على شراء الدولار وعلى تدفقاته الخارجة .

ان زيادة الطلب الخاص على العملة الأجنبية الرخيصة تشكل عبئا على احتياطي البلد منها. فتفوق قيمة مبيعات البنك المركزي للدولار إلى السوق على قيمة استيرادات القطاع الخاص لأغراض الاستهلاك والإنتاج المحليين بما يعادل مره ونصف هو دليل على ان جزءا غير يسير من الاحتياطي الأجنبي يوجه تلبية لإشباع توجهات هذا القطاع في الادخار والاستثمار في الخارج . وهو ما يعني أيضا ان طلب القطاع الخاص للعملة الأجنبية لا يقتصر على تمويل تعامله التجاري مع الخارج بل يمتد إلى أوجه استخدامات اخرى دون مردود حقيقي. ومع ذلك لم تبد السلطة النقدية مخاوفها من انعكاس ذلك على تبيد الاحتياطات الدولية بتحريك سعر الصرف. انظر الجدول(8).

جدول (8)

نسبة مبيعات الدولار إلى استيرادات القطاع الخاص (2005-2013) مليون دولار

السنة	مبيعات الدولار	استيراد القطاع الخاص FOB	%
2005	10,462	6,151	170
2006	11,175	7,124	156,9
2007	15,980	8,653	184,7
2008	25,869	16,789	154,1
2009	33,992	22,526	150,9
2010	36,171	27,773	130,2
2011	39,798	29,646	134,2
2012	48,650	29,596	164,4
2013	53,231	31,654	168,2

المصدر: ب.م.العراقي، النشر الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة

لم يكن لوقع تدفقات النقد الأجنبي الخارج غير القانونية، وبروز مواطن الضعف في الحسابات الخارجية، وأولوية الحفاظ على الاحتياطي الأجنبي كداعم للعملة العراقية، وهبوط أسعار النفط وتراجع الموارد الداخلة من النقد الأجنبي، وتداعيات الصراعات السياسية والأمنية المحلية والإقليمية وانعكاسها سلباً على ثقة وحدات القطاع الخاص، وتفاقم العبء المالي نتيجة غياب سياسات ضبط أوضاع المالبه العامة والافتقار إلى احتياطات مالية وقائية، أي تأثير على دفع السلطة النقدية إلى تقليل المنافع التي تعود على المتعاملين من القطاع الخاص في سوق النقد الأجنبي من الفرق بين السعرين برفع ثمن الحصول على العملة الأجنبية من خلال تحريك سعر صرف الدولار مقابل الدينار إلى أعلى.

هنالك منطوق اقتصادي من تدخل البنك المركزي في سوق الصرف لتحقيق المصلحة الوطنية بدعم سعر صرف العملة المحلية واستقراره ومن خلاله التحكم بالمستوى العام للأسعار. ولكن ليس هنالك مبرر من قيام البنك المركزي ببيع الدولار بسعر منخفض إلى وحدات القطاع الخاص وتركها تعرضه للبيع على طالبه في السوق بسعر مرتفع في ظل الأوضاع المالية الخائفة للبلد التي يديمها عدم احتمال حدوث ارتفاعات سريعة ومستمرة في أسعار النفط. كما ان هذا الوضع يعرض الاقتصاد المحلي إلى مزيد من التطورات السلبية وينطوي على العديد من المثالب. فالاحتياطات الأجنبية تكون عرضه لمخاطر التطورات المعاكسة. فسعر البيع الحالي الرسمي للدولار بالدينار يغذي رفع ضغوط الطلب عليه ويزيد من عجز الحساب الجاري نتيجة عدم كبح نمو الاستيراد والتحويلات الخارجية للنقد الأجنبي لأغراض الادخار والاستثمار. ان ارتفاع سعر الصرف الأسمي الرسمي للدينار يمثل في

واقع الأمر دعماً للطلب الكلي المحلي وتقوية للناتج الأجنبي وتصغيراً للاحتياطيات الدولية للسلطة النقدية وتكريساً للاقتصاد المتخلف وتأخيراً للتعديلات الضرورية في أساسيات الاقتصاد الكلي. ان بقاء سعر الدولار في السوق الرسمية منخفضاً لا يعبر ندرة هذا المورد الأجنبي والتغاضي عن إجراء تصحيح لسعر الصرف الأسمي للعملة المحلية بما يتماشى وظروف الاقتصاد وعدم توازن قوى السوق يغذي سوق الصرف الحرة وينمي تدهور سعر الصرف السوقي. ان امتداد الهبوط في أسعار النفط لفترة مطولة يفاقم عدم كفاية عرض النقد الأجنبي وقد يؤدي إلى تجاوز الفرق بين السعيرين الرقميين العشرين. وعندها سيعاد سيناريو الضغط السياسي والتدخل في عمل البنك المركزي واللجوء إلى إجراء تصحيحي أكبر. ان التمسك بتثبيت قيمة مرتفعة للدينار مقابل الدولار يعني ضرورة وديمومة ضخ المزيد من النقد الأجنبي في السوق. وبالتالي لا يمكن تفادي تأثير ذلك على انخفاض الاحتياطيات الدولية. وهذا الوضع يتسبب في صراع مستمر بين التدخل المباشر للبنك المركزي للدفاع عن سعر الصرف الرسمي من الانخفاض والمحافظة على مقدار مريح من الاحتياطيات الأجنبية. ان ثبات سعر الصرف الرسمي سوف يديم الطلب على العملة الأجنبية بما يفوق عرضها. وان تعرض الاقتصاد لأوضاع خارجية معاكسة سوف يحد من قدرته على الحفاظ باحتياطي من العملة الأجنبية يتوافق والمعايير الدولية التقليديه في مواجهة ضغوط قنوات التسرب من الموارد من العملة الأجنبية المرتبطة بالاستيرادات والوفاء بالتزاماته الناشئة من ارتفاع متوقع في خدمه الدين الخارجي وتوفير النقد الأجنبي المساند للعملة المحلية. ان قيود التمويل بالعملة الأجنبية التي يفرضها الانخفاض الحاد في اسعار النفط نتيجة تراجع الطلب العالمي وزيادة المعروض النفطي الذي لم تقابله تخفيضات موازية في الإنتاج خاصة من دول أوبك انعكست منذ أيلول 2014 في صورة تراجع إيرادات الموازنة وضبط بعض مكونات الأنفاق الحكومي وانكماش نمو النشاط الإنتاجي غير النفطي ومؤخراً في أيلول 2015 هبوط حجم الاحتياطيات الدولية لدى السلطة النقدية إلى (66) مليار دولار ثم إلى (58) مليار دولار مقابل (78) مليار دولار في 2013.

ومع أن الاتفاق مع إقليم كردستان بتصدير (250) الف برميل يومياً وقيام محافظة كركوك بتصدير (300) الف برميل يومياً يوقف النزاع القائم بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان في توزيع عائدات النفط فان ذلك سوف يزيد من تجهيزات العرض الفائضة أصلاً في سوق النفط وبالتالي يرفع من مستوى الضغوط السعريه إلى ادنى في السوق. وهذا سوف يزيد من ضعف سلامة أوضاع الماليه العامة ويرفع من القيود التي تخضع لها السياسة النقدية في التصدي إلى انخفاض القيمة الخارجية

للعلمة العراقية في السوق وذلك في ظل هبوط قيمة الصادرات النفطية الشهرية من (8) مليارات دولار في الأشهر الأولى من 2014 إلى قرابة (5) مليارات منذ أواخرها.

ان عدم تحريك سعر الصرف الرسمي تدريجيا يعني القبول بإبقاء نظام لسعر الصرف المتعدد. وهو ليس أفضل حل. هذا التعدد لسعر الصرف يرسخ التربح السريع دون مجهود يذكر لمن يمتلك قدرة الحصول على العملة الأجنبية بسعر منخفض من البنك المركزي وإعادة بيعها بأسعار اعلى لطالبيها في السوق الحرة.

إن بيع الحكومة (وزارة المالية) للدولار إلى البنك المركزي بالسعر الحالي المنخفض يترك آثارا مالية سلبية على الموازنة العامة. فمبادلة الدولار بالدينار عند هذا السعر الواطئ يحد من متحصلاتها المالية المحلية التي تعد إيرادا نهائيا للخرينة . فمع نقص المتحصلات من النقد الأجنبي المتولد عن هبوط اسعار النفط يكون السبيل لتمويل الفعاليات الحكومية المحلية اللجوء إلى الاقتراض الداخلي والخارجي. وهو ما يرتب أعباء مالية مستقبلية على مالية الدولة وميزان المدفوعات. بينما بيع البنك المركزي للدولار في السوق بالسعر الرسمي المنخفض يمثل عونا يقدمها إلى المصارف وشركات التحويل المالي وشركات الصيرفة ليزيد من ارباحها من خلال اعادة بيعه بسعر أعلى . ويقدر حجم هذا الربح بمقدار الفرق ما بين سعر الصرف الرسمي ومثيله السوقي مضروبا بمقدار مبيعات الدولار إلى القطاع الخاص. ان قيام وزارة المالية باستبدال الدولار بالعملة التي يصدرها البنك المركزي بسعر أدنى بكثير من سعر السوق يعني تخلي الدولة عن موارد مالية محتملة . وهذا أحد أسباب تضخيم فجوة التمويل أو عجز المالية العامة سيما ان العراق لا يمتلك هوامش مالية وقائية مع عجزه عن توفير مصادر إضافية للإيرادات غير النفطية لدعم جهود احتواء المصروفات العامة. ان الافتقار إلى الاحتياطات المالية الوقائية بالنقد الأجنبي يجعل من غير المرجح ,خاصة إذا ظل التراجع في أسعار النفط مستمرا, ان يتسنى موازنة تأثير هبوط عوائد تصدير النفط وإيرادات المالية العامة على الاحتياطات الدولية بنفس القدر السابق الذي كان يؤمن دعم العملة المحلية . ثم ان غياب احتياطات الأمان المالي يؤدي إلى الاقتراض الخارجي على فرض ان هنالك طاقه اقتراض تساعد على التخفيف من الأثر السلبي لانخفاض إيرادات تصدير النفط. ولكن المؤشرات تشير إلى ان حصيلته سوف توجه إلى تخفيف الضغط على النفقات الجارية بدلا من تقديم دفعه تنشيطية للمالية العامة. وهو ما يشكل عبئا على ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي.

ان تقليص الفرق بين السعرين برفع القيمة التبادلية للدولار في السوق الرسمية تدريجيا ينطوي على تحويل المكاسب المالية من القطاع الخاص إلى الحكومة برفع مواردها الماليه وتقليل العجز المالي الحكومي.

تتأثر الصادرات غير النفطية سلبا من جراء تدهور القدرة التنافسية الذي يساهم فيها ارتفاع سعر الصرف الحقيقي مع ارتفاع سعر الصرف الأسمي الرسمي مقابل الدولار. ان المقابل الأساسي لهذا الارتفاع هو حصول تغير مهم في الأسعار النسبية للسلع المحلية مقارنة بمثيلاتها من السلع الأجنبية. وسيكون هنالك ارتفاع في اسعار السلع المحلية المتاجر بها دوليا عدا النفط بالنسبة لمثيلاتها غير المتاجر بها . ويترتب على ذلك دفع للموارد من قطاع التصدير خارج النفط إلى قطاعات السلع غير المتاجر بها دوليا خاصة في اقتصاد يفتقر إلى تنوع مصادر الدخل. وبالتالي عدم مقدرة هذا القطاع للمساهمة في دعم النمو. ويعد هزال نسبة الصادرات غير النفطية إلى GDP عبر قناة ارتفاع سعر الصرف الحقيقي كعامل من العوامل المؤثرة مؤشرا على ذلك. (انظر الجدول 9). وهو ما يرسخ درجة الاعتماد على مورد النفط الحكومي كمصدر رئيس للنقد الأجنبي من جهة، ويتسبب في جعل الحكومة من خلال مورد النفط الحكومي البائع الوحيد للصرف الأجنبي من جهة اخرى. في حين ان سعر الصرف الحقيقي المنخفض نسبيا يكون عامل مهم للحصول على قوة تنافسية للبلد في سعيه للنمو وتنوع مصادر الدخل.

جدول (9)

نسبة الصادرات غير النفطية إلى GDP في العراق (2007-2013). مليون دولار

السنة	الصادرات غير النفطية	GDP	%
2007	317	88,038	0,4
2008	510	130,204	0,4
2009	296	111,300	0,3
2010	388	138,517	0,3
2011	598	185,750	0,3
2012	706	216,044	0,3
2013	673	229,231	0,3

المصدر: ب.م.العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

من جانب آخر، يلاحظ أنه بينما الإبقاء على مستوى ثابت لسعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار في السوق الرسمية يستهدف تحقيق خفض مؤثر في اسعار الاستيرادات الذي يعد جزءا أساسيا من عملية تشجيع الاستيراد وارتفاع قيمته ونسبته إلى الناتج المحلي الأجمالي وبالتالي تعظيم أرباح النشاط الخاص، لم يكن للنظام الضريبي عموما والضرائب غير المباشرة على التجارة الخارجية خاصة

أي إمكانية لتغيير نمط التمويل الحكومي المحلي. إذ لاتزال الإيرادات الضريبية أقل بكثير من أي مستوى متوسط وحدي معقول للضريبة. (أنظر الجدول 10).

جدول (10)

نسبة الإيرادات الضريبية إلى GDP في العراق (2005-2013).

السنة	الإيرادات الضريبية مليون /دينار	GDP /مليار دينار	%
2005	495,282	73,533	0,7
2006	951,229	95,588	1
2007	1,228,336	111,504	1,1
2008	985,873	157,026,1	0,6
2009	3,334,809	130,642,2	2,6
2010	1,532,438	162,064,6	0,9
2011	1,783,593	217,327,1	0,8
2012	2,633,357	251,907,7	1
2013	2,876,856	267,395,6	1,1

المصدر: ب.م. العراقي, النشرة الإحصائية السنوية, سنوات متفرقة.

وحيث يكون الأداء الضريبي في أضعف حالاته لعدم حدوث تحرك ملحوظ في الجهد الضريبي على امتداد سنوات طويلة فإن ذلك يعني ان النظام الضريبي في غيبه مما يحققه النشاط الخاص من مكاسب مالية نتيجة امكانية حصوله على النقد الأجنبي بسعر رخيص لأغراض الاستيراد أو استغلاله في إعادة بيعه بسعر أعلى. لقد اثبتت الممارسة العملية عدم وجود رابط بين حصيلة دفع الضرائب والتمتع بمزايا شراء الدولار بسعر رخيص. هذا الوضع بقدر ما يكافئ النشاط الخاص يكون مكلفا للنشاط المالي الحكومي. ان الحدود الضيقة لحصيلة الضرائب, من منظور كلي, يدعم فكرة ان النظام الضريبي هزيل في التصميم والتطبيق من زاوية انه لم يعمل على الحد من الاستيراد والحفاظ على رصيد الاحتياطيات الدولية ولم يسهم في تعزيز البناء المالي للدولة.

ان صدمه أسعار النفط الخارجية ليست مؤقتة . وهي لم تعد توفر مصدرا مرنا للتدفقات الداخلة الكبيرة من النقد الأجنبي وتراكم الاحتياطيات الدولية . لهذا يتوقع حدوث المزيد من الضغوط على الاحتياطيات الدولية والقيود على قدرة تدخل البنك المركزي في سوق النقد الأجنبي . ان استمرار الصدمة الخارجية يعني ان الصرف الأجنبي سوف يصبح قيودا Constraint على قدرة البنك المركزي في دعم سعر صرف العملة المحلية في السوق الحرة وقيودا أيضا على الاستيرادات وتمويل المصروفات الحكومية . وهو ما يؤدي إلى تدهور مصداقية البنك المركزي بتحقيق الأستقرار في سعر صرف الدينار أمام الدولار .

هل ان سعر منخفض للدولار ساهم في دعم نمو الاقتصاد العراقي!

اتخذ انخفاض سعر صرف الدولار بالدينار في السوق الرسمية وسيلة وليس هدفا لتقليل قيمة المدفوعات الدولارية للاستيرادات من الخارج. ذلك لأن بيع البنك المركزي للدولار إلى المستوردين العراقيين بسعر منخفض يجعل أسعار الناتج الأجنبي مقومه بالدينار اقل. هذا الانخفاض يحفز المستوردين العراقيين على شراء المزيد من السلع الأجنبية، أخذين بالاعتبار تخلف قاعدة الإنتاج السلعي المحلي خارج النفط وزيادة الدخل النقدية. وزيادة الطلب المحلي على الناتج الأجنبي أو زيادة الاستيرادات تعكس جزءا من أثر الأسعار النسبية على ميزان المدفوعات. ولكن مصلحة العراق لا تتمثل في زيادة مقدار ما يتم شراؤه من منتجات أجنبية لتلبية الطلب الاستهلاكي وتدخل في تكاليف المعيشة فحسب، وإنما تتمثل أيضا في المدخلات التي تستخدم في العملية الإنتاجية وكذلك كمية ونوعية السلع والتجهيزات الرأسمالية لبناء وتوسيع الطاقات الإنتاجية المحلية في قطاعات الاقتصاد ومن ثم توسيع التوظيف والدخل. ان تقويما قطاعيا لأداء هيكل الإنتاج المحلي يظهر ان ما يتحقق من معدل نمو في الناتج المحلي الأجمالي لم يكن حصيلة انجاز شمولي للقيمة المضافة المتولدة في قطاعات الاقتصاد ككل. فقد تميز نمو النشاط الاقتصادي الكلي باستكانة النشاطات الإنتاجية السلعية غير النفطية وازدهار النشاط الإنتاجي النفطي. وان ارتكاز الاقتصاد غير النفطي على النشاط الاستثماري الحكومي قابلة استثمار عام غير فعال وبات يسمو بالتأخر.

عند الانتقال إلى القطاعين الإنتاجيين السلعيين الأساسيين (الزراعة والصناعة) اللذين لهما الإمكانية على خلق كمية أكبر من القيمة المضافة التي ترفد الإنتاج السلعي وتغذي رفع كمية العرض الحقيقي وتحقيق نمو اقتصادي متكافئ نلاحظ ظاهرتين:

الأولى، ان هنالك تدهورا ملحوظا في الأهمية النسبية للنشاط الزراعي في تكوين (GDP) فقد انخفضت نسبه مساهمته من (7,3%) في 2004 إلى (4%) في 2013. وبلغ المتوسط السنوي لأهميته النسبية (5%) للفترة (2004-2013). وجاء هذا الانحدار في القيمة المضافة للزراعة متزامنا مع فوران العوائد المالية التي يغلها مورد النفط وانخفاض كلف المدخلات وبيع الإنتاج، مما يعكس عدم تأثير وفورات القطاع النفطي في تطوير الزراعة. انظر الجدول (11).

جدول (11)

نسبة مساهمة الزراعة في (GDP) الجاري بسعر الكلفه في العراق (2004-2013) مليون دولار.

السنة	القيمة	GDP	%
2004	2,347	31,972	7,3
2005	2,940	41,116	7,2

5,8	63,725	3,713	2006
5,1	85,919	4,346	2007
3,7	129,339	4,740	2008
4,4	118,579	5,219	2009
5	144,867	7,294	2010
4,2	180,607	7,529	2011
4,1	216,044	8,922	2012
4	229,327	9,213	2013
5	----	----	المتوسط

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات متفرقة.

الظاهرة الثانية: ضمو قاعدة الصناعة التحويلية. فقد كان أداء هذا القطاع متخلفاً جداً عما يحدث في الصناعة الأستخراجية. إذ بلغت نسبة مساهمته في تكوين GDP (1,6%) في 2004 و(1,8%) في 2011 ليستقر عند (2,7%) في 2013، وبمتوسط سنوي بلغ (2%) للفترة 2004-2013. انظر الجدول (12).

جدول (12)

الأهمية النسبية للصناعة التحويلية في GDP الجاري بسعر الكلفة في العراق (2004-2013) مليون دولار.

السنة	القيمة	GDP	%
2004	511	31,972	1,6
2005	597	41,116	1,5
2006	982	63,725	1,5
2007	1,449	85,919	1,7
2008	1,933	129,339	1,5
2009	2,868	118,579	2,4
2010	3,300	144,867	2,3
2011	3,316	180,607	1,8
2012	5,847	216,044	2,7
2013	6,250	229,327	2,7
المتوسط			2

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات متفرقة.

يعد التحول المثير والسريع لهيكل الإنتاج، على مدار عقد من الزمن، صوب الخدمات إحدى أبرز سمات الاقتصاد العراقي بعد ان تراجعت حصة الزراعة والصناعة في القيمة المضافة المولدة للنتائج الكلي المحلي والعمالة. ان النمو الملحوظ في قطاعات الخدمات الإنتاجية (التجارة والمطاعم والفنادق والمواصلات والتخزين والتمويل والتأمين والمصارف) والخدمات الاجتماعية (الإسكان والخدمات الحكومية) يعكسه تطور نمط التركيب القطاعي والنصيب النسبي لهيكل الإنتاج المحلي الكلي للاقتصاد العراقي.

من حيث الوزن القيمي ارتفعت قيمة الخدمات من (8,371) مليون دولار في 2004 إلى (82,234) مليون دولار في 2013. بينما زادت قيمة القطاعات الإنتاجية السلعية غير النفطية من (3,344) مليون دولار إلى (38,387) مليون دولار للفترة ذاتها. ويظهر ان قيمة قطاعات الخدمات تعادل اكثر من ضعفي مثلتها للقطاعات السلعية عدا النفط.

سجل هيكل الإنتاج المحلي تغيرا واضحا خلال الفترة 2004-2013. فقد تصاعدت الأهمية النسبية للقطاعات الخدمية من (26,2%) في 2004 إلى (46,2%) في 2009 ليستقر عند (35,9%) في 2013. وكان هذا التصاعد على حساب تراجع الأهمية النسبية للصناعة الأستخراجية من (63,4%) في 2004 إلى (47,4%) في 2013.

وعند مقارنه النصيب النسبي للقطاعات الخدمية مع مثيله للقطاعات السلعية غير النفطية في GDP نجد ان النسبه الأولى تراوحت ما بين (26,2% و 46,2%) مقابل (9,8% و 16,8%) للنسبة الثانية للفترة 2004-2013. وهو ما يعني ان نصيب النشاطات الخدمية في مجمل النشاط الاقتصادي الكلي يعلو على ضعفي مثيله للنشاطات السلعية غير النفطية. انظر الجدول (13).

جدول (13)

نسبه مساهمه قطاعات الخدمات الإنتاجية والاجتماعية في GDP الجاري بسعر الكلفه (2013-2004) في العراق
مليون دولار.

السنة	انشطه الخدمات (1)	الأنشطه السلعية عدا النفط (2)	GDP (3)	3/1 %	3/2%
2004	8,371	3,344	31,972	26,2	10,5
2005	11,066	4,150	41,116	26,9	10,1
2006	20,857	7,514	63,725	32,7	11,8
2007	29,714	9,670	85,919	34,6	11,3
2008	44,599	12,711	129,339	34,5	9,8
2009	54,827	15,536	118,579	46,2	13,1
2010	64,900	17,324	144,867	44,8	12
2011	59,212	22,091	180,607	32,8	12,2
2012	72,729	34,217	216,044	33,7	15,8
2013	82,234	38,387	229,327	35,9	16,7
المتوسط	-----	-----	----	34,8	12,3

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات متفرقة.

وسجل متوسط مساهمة القطاعات الخدمية في GDP نسبه (34,8%) للفترة 2004-2013. وهو ما يعادل ثلاث مرات مثيله للقطاعات السلعية غير النفطية البالغ (12,3%) تقريبا للفترة ذاتها. وهكذا نجد ان الأنشطة الخدمية تقود النمو الاقتصادي بعد النفط.

الموقف الحالي لصناع السياسة النقدية من صدمات العرض والطلب على النقد الأجنبي

يترشح عن التطورات في سوق النقد الأجنبي في العراق منذ 2010 ان الاستقرار في سعر صرف الدينار أمام الدولار في ظل موجات عدم التناغم بين العرض والطلب على الدولار. فتدخل البنك المركزي في السوق لإمداده بالنقد الأجنبي لم يكن الأداة القادرة على توفير هذا الانسجام. كما يستدل من رصد الوقائع العملية الجارية منذ بداية 2015 انه حين يكون معدل التضخم منخفضا ويبقى سعر الصرف الأسمي في السوق الرسمية ثابتا يتجه راسمو السياسة النقدية إلى التكيف مع هذه الصدمات بترك سعر الصرف السوقي يتحرك بحريه وقبول سعر مرتفع للدولار تجاه الدينار في السوق متزامنا مع تدخل في سوق النقد الأجنبي . واتضح جليا انه في اقتصاد لا تستطيع فيه الحكومة السيطرة على زخم نمو الاستيرادات والتحويلات الخارجية للنقد الأجنبي في صورة هروب لرؤوس الأموال أو تهريبها والمضاربات السعرية، فإن صغر حجم التدخل الرسمي المباشر المفروض

بدافع الرغبة في الاقتصاد بالاحتياطات الدولية المستندة إلى حكم القيد التشريعي على امدادات السوق بالنقد الأجنبي يفرض سعر صرف سوقي مرتفع ومتقلب للعملة الأجنبية. وقد ترجم ذلك، بعد تنفيذ الموازنة العامة لسنة 2015، بطفرات متصاعدة شديدة ومتسارعة لسعر صرف الدولار مقابل الدينار في السوق الحرة. وجاءت هذه التطورات متسقة تماما مع حقيقة ان عدم ملاءمة العرض للطلب على الدولار تولد ضغطا تصاعديا على سعر الصرف في السوق. وعندما ازدادت سرعة معدل تقلب سعر الصرف السوقي أثناء سريان القيد التشريعي على عرض الدولار واقتربه من السعر الذي كان سائدا قبل 2007، اتجهت السلطة النقدية من جديد إلى زيادة حجم تدخلها في سوق النقد الأجنبي بضخ المزيد من الدولارات مستندة إلى امرين :

الأول، يتمثل بمضاعفه البنك المركزي حصة شركات الصيرفة من الدولار . فقد سمح ب.م. العراقي للمصارف الحكومية (الرافدين والرشيد والعراقي للتجارة) بفتح منافذ لبيع الدولار لشركات الصيرفة وصغار المستوردين.

الثاني، قرار المحكمة الاتحادية بقبول الطعن المقدم من البنك المركزي بشأن بعض مواد الموازنة الاتحادية خاصة المادة (50). فعلى سبيل المثال بلغت مبيعات الدولار (283) مليون دولار في 2015/8/9 ثم (286) مليون دولار في 2015/8/10 وتراجعت إلى (261) مليون دولار في 2015/8/20.

كما جاء قرار إيقاف استقطاع الأمانات الضريبية والكمركية مقدما (نيابة عن السلطات الضريبية والكمركية لصالح وزارة المالية) من قبل المصارف على المبالغ المستحقة لتحويلات الدولار اعتبارا من 2015/6/18 مكملا للإجراءات الداعمة لمزيد من السلاسة لعرض الصرف الأجنبي في السوق تهديئة الطلب عليه.

ماذا يعكس ذلك؟(1) ان الحفاظ على سعر صرف رسمي للدولار أقل من قيمته أي أدنى من سعر توازن السوق يجعل الاحتياطي الأجنبي أقل قدرة على صد الصدمات ويزيد مخاطر النظام المالي وعدم استقرار النظام الاقتصادي .(2) لم تعتمد السلطة النقدية إلى امتصاص صدمة النقد الأجنبي المتأثرة بهبوط أسعار النفط برفع كلفة الحصول على الدولار في السوق الرسمية لتقليل ضغط الطلب في مسعى لتوحيد سعر الصرف.

السياسة النقدية مدعوه لتعديل سعر الصرف الأسمي الرسمي للدينار ازاء الدولار لاستيعاب صدمتي الطلب والعرض في سوق النقد الأجنبي.

أثبتت التجربة ان الاقتصاد العراقي عرضه إلى صدمات مفرطة ومستمرة للعرض والطلب على النقد الأجنبي وتكون خارجه عن سيطرة صناع السياسة النقدية. وان الأثر الكلي لهاتين الصدمتين ينصب على سعر الصرف في السوق وابتعاده عن سعر الصرف الرسمي الثابت. لذا يكون من الملائم ان يعلن البنك المركزي عن اهدافه على أساس تطور معدل التضخم وكذلك تطور سعر الصرف في السوق. وحيث ان التحدي القوي الذي يواجهه البنك المركزي الآن هو التقلبات الكبيرة في سعر الصرف السوقي وتراجع القيمة الخارجية السوقية للدينار أمام الدولار فإنه يكون على السلطة النقدية أخذ زمام الأمور بامتلاك قوة إرادة لإعادة النظر في ثبات سعر الصرف الرسمي لاستيعاب الآثار المباشرة لقوى السوق على سعر الصرف وجعل الاقتصاد أكثر قدرة على احتواء صدمات العرض والطلب وتقليل الضغوط على الاحتياطيات الدولية. هذه الدعوة تساعد على وضع الطلب على النقد الأجنبي في مسارات يمكن الاستمرار على تحملها في ظل القيود على امدادات السوق من النقد الأجنبي, وتسهم في تخفيف اختناقات العرض من العملة الأجنبية, وتحد من مواطن العجز في ميزان المدفوعات من خلال تخفيف الضغوط الناشئة عن تمويل الحساب الجاري. كما تتيح تضيق الفرق بين سعر الصرف الأسمي الرسمي ومثيله السوقي, وإمكانية حصول الحكومة على مزيد من التمويل المحلي نتيجة فارق تحويل الدولار إلى دينار, والتخفيف من حدة مكامن الضعف الأساسية في المالية العامة, وتجنب الدخول في التزامات مالية دولية في صورة اقتراض خارجي تكون أشد كلفة على مالية الدولة. فضلا عن احتواء الضغوط والتدخلات السياسية. وتتعرز مصداقية البنك المركزي بشكل افضل بالتركيز على أهداف التضخم والحد من تقلبات سعر الصرف. ان السياسة النقدية في مواجهتها التخفيف من صدمات العرض والطلب برفع قيمة الدولار تدريجيا تجعل التوقعات السعريّة في السوق أقل ارتجاعية, أخذين بالاعتبار انخفاض معدل التضخم.

ومن المرجح ان تخلف صدمات العرض والطلب المتكررة على النقد الأجنبي, عند عدم التحرك صوب مرونة سعر الصرف الرسمي, اثارا أكبر على سعر الصرف وتستلزم اتخاذ خطوات وانتهاج سياسات اقوى وأصعب لمواجهتها اذا استمرت ضغوط الطلب بالنسبة للعرض مرتفعة, وسينطوي ذلك على تكاليف اقتصادية عالية كلما اتسعت الفجوة بين سعر الصرف السوقي والرسمي.

وليس هنالك ما يمنع من القول ان ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار بقدرما يفيد في انخفاض أسعار الاستيرادات فانه يقلل من قدرة الاقتصاد المحلي على تحمل صدمات العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي واحتواء الفارق الكبير بين سعري الصرف. بينما يزداد حيز السلطة النقدية في تحقيق التقارب والاستقرار في فجوة سعري الصرف عند تحريك سعر الصرف الرسمي تدريجيا

.وسوف تعتمد مصداقية البنك المركزي على تطور اداء معدل التضخم وتقلب سعر الصرف السوقي مقارنة بالتدخل في سوق النقد الأجنبي (مبيعات الدولار) الذي يفترض ان يكون أقل حجما من السابق عند اعطاء مرونة تدريجية لسعر الصرف. والفكرة هنا هي ان استقرار معدل التضخم عند رقم احادي يتيح تركيز جهوده على استقرار سعر الصرف السوقي مع اثار انكماشية أقل بكثير على الاحتياطات الدولية في حالة تحريك سعر الصرف الرسمي الثابت.

ماذا يتحقق عن تحريك سعر الصرف الرسمي صوب زيادة سعر الدولار!

من غير المحتمل في ظروف الأزمة المالية للاقتصاد العراقي ان يكون الطلب على الدولار مشبع بالكامل عند سعر الصرف الرسمي الثابت وان الطلب يعادل العرض السوقي. فعند تثبيت سعر الصرف الأسمي تصبح مسؤولية هذا التوازن لقاء على عاتق البنك المركزي. وتكون فعالية تدخل البنك المركزي في سوق النقد الأجنبي لوحدها محدودة بسبب ضغوط الطلب غير المسيطر عليها على العملة الأجنبية وقيود العرض سواء المفروضة نتيجة تراجع التدفقات الداخلة من النقد الأجنبي ام المقصوده بقصد ترشيد الاحتياطات الأجنبية. وعندها لايسمح للسعر بالقيام بوظيفته في توزيع المعروض من النقد الأجنبي بكفاءة بين طالبيه الممكنين. وسيكون هنالك دائما سعر للعملة الأجنبية في السوق الحرة أعلى من السعر الرسمي الذي يحدده البنك المركزي. ان تعديل سعر بيع البنك المركزي للدولار يزيد من قدرة الاقتصاد المحلي على التصدي والصمود في مواجهه صدمات الطلب على النقد الأجنبي. فهو يساعد في امتصاص قوة الطلب على الدولار وتكيفه مع العرض السوقي. فمع التحرك التدريجي في سعر الصرف تكون هنالك إمكانية على تكيف العرض إلى الطلب من خلال آلية السعر. ان اعتماد المرونة في سعر الصرف يدعم السير نحو التقارب بين سعر الصرف الرسمي والسوقي والحد من المغالاة في تقدير قيمة العملة المحلية ويساعد في خفض حجم الاختلال الخارجي من خلال تقليل الاستيرادات, كون انخفاض سعر صرف الدولار لدى البنك المركزي يشجع على الاستيراد, وتوفير النقد الأجنبي وتحسين وضع المالية العامة وتقوية المنافسة في قطاع السلع غير النفطية القابلة للتصدير ودعم النمو, مما يساهم في رفع مستوى الاستخدام والتخفيف من وطأة الانكماش الاقتصادي.

يتدخل البنك المركزي العراقي 6 أيام أسبوعيا في سوق النقد الأجنبي بائعا وحيدا للنقد الأجنبي بسعر رخيص سعيا لتحقيق استقرار في قيمة الدينار الخارجية مقابل الدولار. فإذا سمح للدينار بالانخفاض أو رفع سعر بيع الدولار في السوق الرسمية فإن هذا الأجراء يحافظ على الاحتياطات

الدولية خاصة في ظل توقعات استمرار هبوط اسعار النفط وتراجع المتحصلات من النقد الأجنبي باعتبار ان المورد النفطي الحكومي هو مصدر هذا الأخير. بعبارة اخرى ان حجم الاحتياطات الأجنبية اللازم للإبقاء على مرونة سعر الصرف يكون أقل مما يلزم للحفاظ على سعر الصرف الثابت. كما ان استخدام سعر الصرف الرسمي كركيزة يساعد على خفض معدل التضخم. ولكن ثمن تمادي الاعتماد على هذه الأداة بالتدخل بالمطول هو المغالاة في تحديد سعر الصرف الأسمي. بينما إعادة النظر في تقرير هذا الأخير يبدو ضروريا كوسيلة لإعادة سعر الصرف التنافسي. باختصار , ان رفع سعر صرف الدولار يساهم في التكيف مع هبوط عوائد المورد النفطي ويجعل تأثير رصيد النقد الأجنبي الرسمي أقل ويوفر امدادات مالية أوسع لخفض عجز الموازنة العامة. خاصة اذا أخذنا بالاعتبار ان اسواق النفط للعقود الآجلة لم تظهر أي تحسن في الأسعار في الأجل القريب خلافا لما حدث في ذات الأسواق عند تراجع اسعار النفط من (140) دولارا للبرميل إلى (40) دولارا في 2008.

إن رفع السعر الذي يباع به الدولار في السوق الرسمية سوف يترجم أهمية هذا الأصل الدولية ويعبر عن قلة العرض وندرته النسبية. وهذا الرفع يعضد آلية التحديد للمعروض النقدي الذي يمارسه تدخل البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي وذلك بتجفيف مقادير أكبر من العملة المحلية المصدرة . وعملية الامتصاص هذه للعملة العراقية تخفف من ضغوط الطلب الكلي على الناتج المحلي والأجنبي(الاستيراد) ومستوى الأسعار المحلية.

ولكن هل من شأن هذه الخطوة حصول ارتفاع متوقع في سعر صرف الدولار في السوق الحرة ؟

قد تتجه البنوك التجارية الأهلية وشركات التحويل المالي وشركات الصرافة والوسطاء إلى رفع موازي في سعر صرف الدولار مقابل الدينار في السوق لبقاء هامش العوائد المالية المتحقق من الفرق بين سعر الصرف السوقي ومثيله الرسمي على حاله. وهو ما يعني ان انخفاض سعر الصرف الرسمي للدينار يكون عاملا في انخفاض سعر صرفه السوقي امام الدولار دون احداث الإغلاق المنشود للفجوة بين السعيرين . ولكن بالمقابل تعديل سعر الصرف الرسمي وما يتمخض عنه من ارتفاع سعر بيع الدولار يكون له أثر إيجابي في انكماش الطلب عليه . لأن هذا الأخير يتوقف على مدى السعر الذي يباع به. وهو ما يخفف الضغوط على سعر الصرف . ويبلغ هذا الأثر مداه حينما (1)يصاحبه تشديد في سياسة المالية العامة للحد من الطلب الكلي(2) ترشيد الأنفاق العام خاصة الشق الجاري

منه (3) اصلاحات هيكليه للمساعدة في ضبط الاستيراد (4) تعزيز التدابير الوقائية للمؤسسات المالية لرفع فعالية الحد من التدفقات الخارجة غير القانونية للنقد الأجنبي .

هل ان تعديل البنك المركزي لسعر بيع الدولار بالدينار يأتي في وقت مناسب؟

ان الأوضاع الاقتصادية الذي يمر بها الاقتصاد العراقي تبدو مناسبة لرفع قيمة الدولار . فهناك معدل تضخم محلي منخفض مقرونا بانخفاض أسعار السلع الرئيسية عالميا . وهو ما يحد من ارتفاع كلفة استيراد السلع وبالتالي التأثير سلبا على القيمة الداخلية للعملة المحلية. ثم ان التباطؤ المتوقع في معدل نمو الناتج المحلي الأجمالي والركود الذي يعم مستوى النشاط الاقتصادي الكلي خارج قطاع النفط وانخفاض مستوى الاستخدام (ارتفاع معدل البطالة) والعجز في ميزان المدفوعات كل ذلك يوفر ارضية اقتصادية لاعتبار رفع قيمة الدولار المقوم بأقل من قيمته الحقيقية أمراً ممكناً يساعد في حفز الاقتصاد . فضلاً عن وجود عجز كبير في الموازنة العامة يصل إلى (25) مليار دولار ويشكل 12% من الناتج المحلي الأجمالي . وان اعادة تقييم تدريجي لقيمة الدولار بالنسبة إلى الدينار سيكون له دور في تخفيض احتياجات المالية العامة.

هل ان ارتفاع سعر العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية في السوق الرسمية يؤدي بالضرورة إلى توليد الضغوط الرافعة للتضخم ويرفع من تكاليف المعيشة؟

على الجانب السلبي ,يتعرض الاستقرار النقدي للخطر عند انخفاض سعر الصرف الأسمي الرسمي للدينار مقابل الدولار بوصفه أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسة المؤثرة على مستوى الأسعار المحلية . لأن ذلك يولد زيادة في التكاليف الدولارية تتحقق من ارتفاع قيمة فواتير الاستيرادات خاصة في بلد مثل العراق يرتفع فيه الميل للاستيراد .

ولكن من جانب آخر ,هناك شاهد على حصول زيادات في معدل التضخم السنوي والتضخم الأساس مع ارتفاع سعر الصرف الأسمي الرسمي للدينار مقابل الدولار . فقد اتجهت السلطة النقدية في 2012 إلى تقوية قيمة العملة المحلية ازاء الدولار وجعل سعر الصرف الأسمي للدينار في السوق الرسمية معادلا (1166) ديناراً للدولار مقابل (1170) ديناراً للدولار في 2011 . (راجع جدول 1) . ومع ذلك كان هنالك ارتفاع في معدل التضخم السنوي من (5,6%) في 2011 إلى (6,1%) في 2012 . (راجع جدول 12) . مما يعني ان سعر الصرف ليس هو الحاكم الوحيد للتضخم .

ولم يسجل ارتفاع سعر الصرف السوقي للدولار امام الدينار واتساع الهوة بين سعر الصرف الأسمي الرسمي والسوقي في 2013 و 2014 تأثيرا غير مناسب على مستوى الأسعار المحلية . فقد كان

ذلك مصحوباً بتراجع معدل التضخم السنوي والأساس معاً. لذا يمكن القول ان انخفاض معدل التضخم سوف يغطي الانخفاض في سعر العملة المحلية, أي في سعر صرف الدينار امام الدولار. وهذا يوحي ان اتساع نطاق السوق الحرة وزيادة قيمة الدولار السوقية مقارنة بقيمته الرسمية الثابتة لم يكن لهما أثر ملموس على ارتفاع معدل التضخم خلال هذه الفترة.

ونضيف ان البنك المركزي العراقي مارس طريقاً خافضاً غير مباشر لسعر الصرف الأسمي الرسمي للدينار ازاء الدولار (خفض مستتر) عندما اقدم على رفع عمولة بيعه للدولار إلى وحدات القطاع الخاص حوالة ونقداً. ومع ذلك حافظ معدل التضخم على رقم احادي:

- في 2/10/2010 كان سعر البيع للحوالات (1173) ديناراً للدولار الواحد بضمنها عمولة البنك المركزي البالغة (3) دنانير للدولار (1170دينار/دولار سعر الصرف الأسمي الرسمي + 3 دنانير عمولة). راجع اعلان ب.م.العراقي رقم 589 في 2/10/2010. قفز السعر في 13/8/2015 إلى (1187) ديناراً للدولار بضمنها عمولة البنك المركزي وقدره (21) دينار /دولار (1166 دينار /دولار سعر الصرف الأسمي الرسمي + 21 ديناراً عمولة). فهناك زيادة في مبلغ العمولة بما يوازي 7 سبعة اضعاف. (راجع اعلان ب.م.العراقي رقم 3013 في 13/8/2015).

- في 2/10/2010 كان سعر البيع نقداً (1183)ديناراً للدولار بضمنها العمولة البالغة (13) دينار /دولار (1170 دينار /دولار سعر صرف الدينار في السوق الرسمية + 13 ديناراً عمولة). تصاعد السعر في 13/8/2015 إلى (1190) ديناراً للدولار بضمنها العمولة وقدره (24) دينار /دولار (1166 دينار /دولار سعر الصرف الرسمي + 24 ديناراً عمولة) . أي زيادة في العمولة بنسبة 85%.

على مستوى التضخم السنوي فقد ارتفع معدله من (-2,8%) في 2009 إلى (2,4%) في 2010 ثم إلى (6,1%) في 2012. ثم تراجع إلى (1,9%) في 2013. أما معدل التضخم الأساس فقد سجل هبوطاً من (7,1%) إلى (2,9%) في 2010 ثم ارتفع إلى (5,6%) في 2012 ,وعاود النزول إلى (2,4%) في 2013. انظر الجدول (14).

جدول (14)

تطور معدل التضخم في العراق (2010- 2014) 2007=100

السنة	معدل التضخم السنوي %	التضخم الأساس %
2010	2,4	2,9
2011	5,6	6,5
2012	6,1	5,6

2,4	1,9	2013
		2014

المصدر: ب.م.العراقي, النشرة الإحصائية السنوية, سنوات متفرقة.

يتضح مما تقدم إن معدل التضخم بمؤشره بقي أحادي الرقم, مما يوحي أنه تحت السيطرة وفقاً للإحصاءات الرسمية المعلنة. وهذا يعني ان البنك المركزي يبقي سعر صرف الدينار مقابل الدولار ثابتاً, وأنه يستمر في بيع الدولار بسعر رخيص في السوق الرسمية رافعاً الطلب الخاص عليه في ظل معدل تضخم منخفض الذي يفرض ضغوطاً خافضة للتوقعات التضخمية, مضحياً بالاحتياجات الدولية ومكمشاً إيرادات مالية الدولة بخفض قيمة مبادلة الدولار بالدينار في السوق الرسمية.

كذلك يعد الاتجاه التراجعي الفعلي والمتوقع في اسعار المواد الغذائية عالمياً بسبب مواسم الحصاد الجيدة والمخزونات الوفيرة وتجاوزها نمو الطلب العالمي سبباً مهماً في دفع الأسعار العالمية إلى الانخفاض وبالتالي تراجع أسعار الاستيرادات. وهو ما يشكل ضغوطاً أقل على وضع الحساب الجاري وميزان المدفوعات والموازنة العامة ويساهم في احتواء معدل التضخم المحلي. مع الإشارة إلى تراجع معدل التضخم الأساس إلى مستويات أقل من المستهدف في منطقة اليورو واليابان والولايات المتحدة الأمريكية رغم التيسير النقدي وهبوط أسعار الفائدة الأسمية إلى المستويات الصفرية بسبب انخفاض معدل النمو الفعلي عن مثيله المحتمل واستمرار الفجوات بين الناتج الفعلي والممكن. (أنظر: صندوق النقد الدولي, آفاق الاقتصاد العالمي, ابريل 2014, ص25-44. ب.م.العراقي, التقرير الاقتصادي السنوي, 2010-2013).

ويؤدي انهيار أسعار النفط العالمية الذي يتوقع ان يستغرق وقتاً طويلاً إلى تراجع معدلات التضخم العالمية وانخفاض كلفة الاستيراد.

وهناك عامل آخر يدفع إلى التدني في معدل التضخم الداخلي ينبع من ضعف النشاط الاقتصادي الكلي المحلي. وبعد تراجع معدل نمو الناتج المحلي الأجمالي إلى (1%) لعام 2015 حسب تقديرات صندوق النقد الدولي أبرز علامات هذا الضعف المرتبط بهبوط الإيرادات النفطية وما أفضى من تداعيات اقتصادية انكماشية ممثلة بإعادة هيكلة المصروفات الحكومية بما يؤمن استمرار المصروفات التشغيلية الرئيسة وتقلص النفقات التنموية نتيجة توقف المشاريع الاستثمارية وظهور نزعه لدى القطاع العائلي لزيادة الاحتفاظ بالأرصدة النقدية لفترة أطول يعكسها انحسار الأنفاق الاستهلاكي الخاص. كل ذلك يقلل من المخاوف من التضخم الذي يمكن أن يرتبط بفك جمود سعر الصرف الأسمي الرسمي للدينار مقابل الدولار صوب رفع سعر بيع الدولار بالدينار. ان العوامل الثلاثة

الأخيرة تؤثر إمكانية انخفاض درجة انتقال ارتفاع سعر صرف الدولار التدريجي تجاه الدينار إلى التضخم المحلي.

ماالتأثير الذي يمارسه عدم الاستقرار السياسي بأشكاله المختلفة على دعوة تحريك سعر الصرف؟

المشهد السياسي المتردي الذي يزيد الوضع الاقتصادي تأزماً يمكن ان يجعل متخذ القرار أكثر نفورا من فكرة تعديل سعر الصرف كما حصل في مشروع حذف الأصفار من العملة العراقية. ولكن يمكن النظر إلى الخطوة المقترحة من زاوية أخرى هي ان التغييرات ذات الطبيعة التحويلية في الموارد المالية التي تنتج عن تغيير سعر الصرف تسمح بتدني الصعوبات المالية والاقتصادية .

ثم هنالك حاجة لتوضيح تداعيات التدخل المطول على نزيف احتياطي العملة الأجنبية وتحول العراق إلى دولة مدينة والاستعانة بصندوق النقد الدولي لوضع ترتيبات تقديم المزيد من الدعم المالي واللجوء إلى الغرب في محاولة للوصول إلى سوق السندات الدولي من خلال منحه ضمانات اقتراض. وما يترتب على ذلك من أعباء تنوء بمالية الدولة نتيجة تصاعد علاوات الاستثمار طويل الأجل في السندات. وطالما ان هنالك حيز لارتفاع مخاطر التطورات السلبية في سوق النفط التي قد تأتي مخالفة للتوقعات الحكومية كما حصل عند إعداد موازنة 2015، ينبغي عدم التفاوض عن مخاطر السيولة التي تهدد الاستقرار المالي. لهذا ليس من المصلحة الوطنية تراكم المخاطر على الاستقرار المالي بالاعتماد على الأسواق المالية الدولية كمصدر لإسعاف المالية العامة.

ان اختيار الاستعانة بالتمويل الأجنبي يعكس التقاعس أو الاسترخاء الحكومي Government relaxation للخيارات التمويلية المحلية الأخرى ومنها تغيير سعر الصرف. هذا الخيار (الاقتراض الخارجي) يوفر سياسيا شكل العلاج المؤهل حاليا في نظر الحكومة رغم فداحة ثقله المالي المستقبلي. ان مفعول الاقتراض الخارجي في لحظه الحصول عليه يمثل انسيابا للموارد بالعملة الأجنبية إلى خزينة الدولة ويشكل إيراداً لموازنة الدولة لتوفير وسائل دفع لتسوية الديون ودفع النفقات الحكومية بالدينار. لهذا يكون له أثر توسعي على حجم المتراكم من الاحتياطيات الأجنبية لدى السلطة النقدية وداعم للعملة المحلية من خلال مبادلة العملة الأجنبية بالدينار مماثل الأثر الذي تمارسه زيادة عوائد تصدير النفط . ولكن الاقتراض الخارجي يمثل مصدرا تمويليا مؤقتا وليس نهائيا للسيولة. فهنالك مدفوعات سنوية بالنقد الأجنبي مستحقة السداد للدائنين (خدمة الدين) تعادل (الفائدة + اقساط القرض) . هذه المبالغ تكون معلومة ومحددة سلفا وتمثل استقطاعا من حصيلة الصادرات

النفطية في المستقبل. ويتمخض عن ذلك انخفاض صافي حصيد النقد الأجنبي الذي يستبدله البنك المركزي بعملة عراقية. أي سيكون هنالك انكماش في ما تضيفه عوائد الصادرات النفطية إلى الاحتياطي الأجنبي يعادل ما يسدد سنويا للدائنين الأجانب. هذا العمل سوف يقلل من معادلة التأثيرات الاستقرارية لتدخل البنك المركزي في سوق الصرف على سعر الصرف، أي يزيد من مخاطر تدهور قيمة العملة المحلية السوقية، خاصة في ظل عدم تعافي أسعار النفط بتحسين ظروف تعادل العرض والطلب.

خاتمة واستنتاجات

توصلت الدراسة إلى ان السمة المميزة لسوق الصرف في العراق تواجد سعر صرف للعملة الخضراء محدد من قبل قوى السوق وآخر رسمي ثابت يطغي عليهما تباعد كبير منذ أواخر 2010. هذا الوضع يعكس ان قوى السوق غير متوافقة. فهناك عدم كفاية في المعروض من الدولار يقابلها تزايد رغبة الجمهور افرادا وشركات في حيازة هذا الأصل من جهه, وتصميم السلطة النقدية على بيع الدولار بثمان رخيص. انخفاض عرض العملة الأجنبية في السوق نتيجة القيود له آثار عكسية على سعرها, أي يرفع من سعر الدولار. بينما زيادة الطلب عليها له آثار موجبة, أي يرفع أيضا من سعر الدولار. وان بقاء ثمن بيعه من قبل السلطة النقدية منخفضا يزيد هو الآخر من الطلب عليه.

ان مواصلة البنك المركزي دعم العملة المحلية بحقن متواصل للسوق بالعملة الأجنبية بسعر رخيص سوف يديم رفع الطلب الخاص على العملة الأجنبية ويسهل انسياب ما يوفره المورد النفطي من احتياطي للنقد الأجنبي إلى القطاع الخاص ويعزز من وجود سعر الصرف المزدوج المطول.

. ان تدخل البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي لم يضمن استقرار سعر الصرف في السوق ووضع حد للاختلال بين السعيرين المتناقضين (سعر الصرف في السوق الرسمية ونظيره في السوق الحرة) في الأجل الطويل لان فعاليته تصطدم بالتأخير وتعقد اجراءات الحصول على العملة الأجنبية وببطء مواكبة عرض الدولار لنمو الطلب عليه.

ان فائض الطلب على الدولار يجعل الدينار العراقي ضعيفا في السوق. ويترجم هذا الفائض ضخامة المعاملات اليومية المنجزة في سوق الصرف الحرة. وطالما ان الطلب على الدولار يصعب تقديره من قبل السلطة النقدية ويفوق في حجمه العرض فإن عارضي النقد الأجنبي يضيفون سعراً أعلى على السعر الرسمي, أي يحملون الأخير علاوة أو هامش. ويلعب حجم فائض الطلب دورا مهما في تقرير مقدار الهامش المضاف وبالتالي سعة التفاوت بين سعر الصرف الرسمي الثابت وسعر السوق. وسنظل السوق الحرة للدولار منتعشة ومتنامية من حيث وزنها أو حصتها في اجمالي تعاملات سوق الصرف الأجنبي مادام بقيت الشقه واسعة بين العرض والطلب على الدولار.

ان بقاء سعر الصرف الرسمي الثابت للدولار رخيصا يعني التضحية بالاحتياطي الأجنبي للبلد. وهذا لا يبدو ملائما حينما يكون هنالك نقص في موارد مالية الدولة من الدولار. وبدأنا ندرك ان البنك المركزي بدأ يسمح بوجود تفاوت مطول يتجاوز النسبة المعيارية بين السعيرين إيمانا منه بعدم إمكانية التماهي في ضخ العملة الأجنبية لملائمة الطلب عليها لتحقيق التقارب بين السعيرين في ظل تداعيات تراجع اسعار النفط الخام وهبوط رصيد الاحتياطيات الدولية. ومن المرجح ان يشد هذا

الهبوط في المتراكم منها نتيجة تفوق مبيعات الدولار إلى وحدات القطاع الخاص على قيمة مبيعات مورد النفط بالدولار. بكلمة أخرى, يمكن القول ان السياسة النقدية سوف تعجز عن تحمل عبء استقرار سعر الصرف في السوق الحرة وتوحيد تعدد سعر الصرف في ظل سياسة التثبيت. ان الاختلال بين العرض والطلب على الدولار يمكن تصحيحه عن طريق تعديل سعر الصرف الثابت للدينار مقابل الدولار المتسم بالمغالاة. وهو ما يساعد في الحد من التنافر بينه وسعر الصرف السوقي. هذا التعديل سيكون أكثر توافقا مع مستوى أقل من الاحتياطات الدولية مقارنة بالاحتفاظ بسعر ثابت مرتفع للدينار, ويسهم في تعضيد سيولة خزينة الدولة من خلال إحلال التمويل المحلي بمبادلة الحكومة الدولار بوحدات أكثر من العملة الوطنية محل التمويل الخارجي بالاقتراض.

المصادر

- 1- البنك المركزي العراقي, التقرير الاقتصادي السنوي, 2005-2013.
 - 2- البنك المركزي العراقي, النشرة الإحصائية السنوية, 2005-2013.
 - 3- صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد, سنوات متفرقة.
 - 4- صندوق النقد الدولي, آفاق الاقتصاد العالمي, ابريل, 2014.
 - 5- البنك الدولي, الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا, العدد الرابع, كانون الثاني, 2015.
- أواخر أيلول/2015